كلمة رئيس الوفد الفلسطيني، حيدر عبد الشافي، في جلسة الردود في مؤتمر السلام للشرق الأوسط [مقتطفات][1]

مدريد، 1991/11/1

.....

ان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، ومبدأ الأرض مقابل السلام، انما يشكلان أساساً مرجعياً، ومصدراً للسلطة القانونية للمؤتمر والمفاوضات، كما هو مذكور في كتب الدعوة لهذا المؤتمر. ان رد الشعب الفلسطيني الايجابي كان، في الأساس، إقراراً بهذا الالتزام وتقديراً له. ان جوهر 242، كما ورد في ديباجته، هو "عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب"؛ ولهذا يشمل، في ثناياه، تعريفاً داخلياً وملزماً، مما يجعله غير قابل لتأويلات، أو تطبيقات، غير موضوعية. لقد جئنا، هنا لتطبيق هذا القرار، لا للخوض في مهاترات لغوية، ولا لنكون طرفاً في تغييبه، أو حذفه، من جدول السلام. ولا يشكل هذا مطلباً عربياً وفلسطينياً وحسب، إنما هو، أيضاً، مطلب المجتمع الدولي، كما أنه اختبار لمصداقية العهد الجديد في السياسة الدولية.

كذلك، فإن البنود الواردة في القرار 242 تنطبق على القدس الشرقية، والتي لا تعتبر أرضاً محتلة، فقط، بل تشكل كذلك، رمزاً عالمياً، ومصدراً للإبداع الثقافي، والإغناء الروحي، والتسامح الديني.

.....

أيها السيدات والسادة؛

ان القضية، هنا، قضية أرض، وان بقاء الشعب الفلسطيني على ما تبقى من كروم الزيتون، والتلال، والوديان الآمنة، وبيوت، وقرى، ومدن أجدادنا، هو الذي يتعرض للتهديد والخطر. وتقضي الشرعية الدولية بإعادة الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلت، بغير وجه حق، الى أصحابها الشرعيين. ان على إسرائيل أن تقر بمبدأ الحدود، سواء أكانت تلك الحدود سياسية، أو قانونية، أو أخلاقية، أو جغرافية، وعليها أن تقرر الانضمام الى المجموعة الدولية، من خلال قبولها لمبادئ القانون الدولي، وإرادة المجتمع الدولي. ولن تتمكن المراوغة، وخداع النفس، مهما عظما من تغيير تلك الحقيقة.

---

[1] **المصدر**: فلسطين الثورة، نيقوسيا، ع 868 (1991/11/17)، 18–19.

لا يمكن الحصول على الأمن من خلال الاستيلاء على أراضي شعب آخر. كما أن الجغرافية ليست معياراً للأمن. بل ان عكس ذلك هو الصحيح. ان الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وتوسيع رقعتها، هي الطريقة المؤكدة لتكريس العداء. اننا نقدم للشعب الإسرائيلي فرصة نادرة لتحقيق أمن حقيقي من خلال السلام. ان الاستقرار والأمن الحقيقيين والدائمين، لا بتحققان إلا من خلال إيجاد حل للمظالم الحقيقية، والأسباب الكامنة وراء الصراع، وعدم الاستقرار.

اننا – شعب فلسطين – نُقدّم للإسرائيليين، هنا، طريقة بديلة لتحقيق السلام والأمن: تخلوا عن المخاوف والشكوك، وتعاملوا معنا على قدم المساواة ضمن حل "دولتين لشعبين"، ودعونا نعمل من أجل تطور وازدهار منطقتنا، على أساس المنفعة والرخاء المتبادلين. فقد أهدرنا ما فيه الكفاية من الوقت، والطاقات، والموارد في هذا التدمير المتبادل. إننا نستحثكم على إغتنام هذه الفرصة، وأن تكونوا على مستوى تحدي السلام.

ان اقامة المستوطنات على الأرض الفلسطينية المصادرة، ونهب مواردنا، سيؤدي، بالتأكيد، الى تقويض العملية التي اطلقها هذا المؤتمر. ان هذه المستوطنات هي عقبة رئيسية في طريق السلام. كما أنها تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق الفلسطينية، ولمعاهدة جنيف الرابعة. فلتتوقف النشاطات الاستيطانية كافة؛ ومصادرة الأراضي الفلسطينية، لأن هذه الاجراءات تشكل نهباً منظماً لتراث شعبنا ومستقبله.

ان الفلسطينيين هم شعبٌ له حقوق وطنية مشروعة. لسنا "سكان المناطق" أو حدثاً عارضاً في التاريخ، أو مجرد عائق في وجه مخططات إسرائيل التوسعية، ولا مشكلة سكانية مجردة. وقد تُفضل إغلاق عينيك عن هذه الحقيقة يا سيد شامير؛ إلا إننا، هنا، أما أنظار العالم أجمع، وأمامك أنت بالذات، ولن يستطيع أحد إنكار وجودنا. إننا شعب واحد متحد رغم محنتنا سواء أكنّا في المنافي، أو تحت الاحتلال، مصممين على ممارسة حقنا في تقرير المصير، وإقامة دولتنا المستقلة تحت لواء قيادتنا الشرعية والمعترف بها. وستتم معالجة قضية لاجئينا، جميعا، خلال المفاوضات حول الوضع النهائي، بمقتضى قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 194.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/